الإرشادات

في

تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات

تأليف
أبي معاذ
طارق بن عوض الله بن محمد

الناشر
مكتبة ابن تيمية
القاهرة ت: ٥٨٦٤٢٤٠

توزيع دار زمزم بالرياض
ت: ٤٢٦٠٧٦٠

الإرشادات
في
تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات
تأليف
طارق بن عوض الله
مكتبة ابن تيمية

الإرشادات

في

تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات

تأليف

أبي معاذ

طارق بن عوض الله بن محمد

الناشر

مكتبة ابن تيمية

الإرشادات

في

تقوية الأحاديث بالشواهد

والمتابعات

الطبعـــة الأولىٰ

١٤١٧هـ ـ ١٩٩٨م

الناشر

مكتبة

ابن تيـميـة

التَّنْقِيَةُ .. قَبْلَ التَّقْوِيَةِ

يجبُ على الباحثِ قبلَ الاعتبارِ بالروايةِ ، وضَمِّها إلى غيرِها لإحْداثِ التَّقويةِ والاعتِضَادِ ، يجبُ عليهِ أنْ يُوفِّي الروايةَ حقَّها منَ النقدِ الخاصِّ ؛ وذلكَ بالنظرِ في رُوَاتِها ، وهل فيهم من هو مُتهمٌ بالكذبِ أو غير ذلك مما يُفْضِي إلى اطرَاحِ رِوَايتِهِ وعدمِ الاعتبارِ بها .

وأيضًا ؛ إذَا كانَ الرَّاوي غير متَّهم ، ولا مغفَّلٍ ، يُنظرُ في مَدَى حفْظه للإسنادِ ، وهل أخطأَ فيهِ خطأً فاحشًا ، يقدحُ في الاعتبارِ به ، كأَنْ يكونَ ـ مثلاً ـ دَخَلَ عليه حديثٌ في حديثٍ ، أو إسنادٌ في إسنادٍ ، فيظهرُ بذلكَ أنَّ روايتَهُ تلكَ منكرةٌ بهذا الإسنادِ الذي جاءَ بهِ .

وقد يكونُ أسقطَ من الإسنادِ كذَّابًا أو مَتروكًا كانَ فيهِ ـ إما غَفْلَةً ، أو تدليسًا ـ ، فيظهرُ بذلكَ ، أنَّ الروايةَ راجعةٌ إلى روايةِ كذابٍ أو متروكٍ ، فلا يعتبرُ بها .

وقد يَنْقَلِبُ عليه راوٍ براوٍ آخرَ ، وقدْ يكونُ راوي الحديثِ كذابًا أو متروكًا ، فينقلبُ عليهِ بثقةٍ ، إما لاشتباهِ الأسماءِ ، أو بسببِ تَصْحِيفٍ ، أو غيرِ ذلكَ ، فيظهرُ أنَّ صوَابَ الروايةِ أنَّها من روايةِ ذاكَ الكذابِ أو المتروكِ ، وليسَتْ من روايةِ ذلكَ الثقةِ ، فتسقطُ عنْ حدِّ الاعتبارِ .

وقد يكونُ أصلُ الحديثِ معروفًا مشهوراً ؛ إلا أنَّ هَذا الرَّاوي زادَ في المتنِ زيادةً منكرةً ليستْ هي في الحديثِ ، فهذه الزِّيادةُ بخصُوصِها لا يعتبرُ

بها ؛ لأنَّها منكرةٌ ، ليسَ لذكرهَا في الحديثِ أصلٌ يرجعُ إليهِ .

المهمُّ ؛ أنْ يُولي الباحثُ الروايةَ حقَّها مِنَ البحثِ الذاتيِّ قبلَ اعتبارِها بغيرِها ، مكتفيًا بحالِ الراوي فحسب .

فإنَّ التقويةَ ليسَتْ للراوي ، بل لروايته ، فقدْ يكونُ الراوي ضَعْفُهُ هينٌ ، ولكنَّ روايتَهُ تلكَ راويةٌ منكرةٌ ، ثَبَتَ خَطَؤُهُ في إسنادِها أو مَتْنِها ، فالروايةُ ساقطةٌ عنْ حدِّ الاعتبارِ ، ولا ينفعُها حينئذٍ حالُ رَاوِيها .

كما أنَّ الثقةَ إذا ثبتَ خطؤُهُ في روايةٍ بعينِها ، كانتْ روايتُهُ تلكَ شاذةً، ساقطةً عنْ حدِّ الاعتبارِ ، ولا ينفعُها ثقةُ رَاوِيها .

مثالُ ذلكَ :

حديثُ : مروانَ بنِ عثمانَ ، عن عمارةَ بنِ عامرٍ ، عن أمِّ الطُّفَيْلِ ـ امرأةِ أُبَيِّ بنِ كعبٍ ـ ، أنها سمعتْ رسولَ اللَّه ﷺ يذكرُ ، **أنَّه رأىٰ ربَّه في المَنَامِ في صُوْرَةِ شَابٍّ مُوفَّرٍ ، رِجْلاَهُ في حضرٍ ، عَلَيْهِ نَعْلاَنِ مِنْ ذَهَبٍ ، عَلَىٰ وَجْهِهِ فَرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ»**[1] !

فهذا الحديثُ ؛ باطلٌ منكرٌ ، لا يشكُّ مَنِ اشْتَمَّ رائحةَ العلمِ في ذلكَ .

وقد أنكرَه جماعةٌ من أهلِ العلمِ :

فقد سُئِلَ عنه الإمامُ أحمدُ[2] ، فَحَوَّلَ وجهَهَ عن السائلِ ، ثمَّ قالَ :

---

(١) واللَّه ! لولا الرغبة في نفي الكذب عن رسول اللَّه ﷺ ، ونفي الباطل عنه ، وتحذير إخواني من التساهل المفضي إلىٰ قبول مثل هذا الباطل = ما كتبت هذا بيدي ، واللَّه ! إن يدي لتقشعر ، وإن شعري ليقف ، وأنا أكتبه ، فأستغفر اللَّه العظيم .

(٢) كما في «المنتخب من علل الخلال» (١٨٣) بتحقيقي .

«هذا حديثٌ منكرٌ ؛ مروانُ بنُ عثمانَ هذا رجلٌ مجهولٌ ، وعمارةُ بنُ عامرٍ هذا الذي روىٰ عنه مروانُ لا يعرفُ» .

وقالَ النسائيُّ [١] :

«ومَنْ مروانُ بنُ عثمانَ حتَّىٰ يَصدقَ علىٰ اللَّهِ عزَّ وجلَّ ؟!» .

وقالَ عبدُ الخالقِ بنُ منصورٍ [١] :

«رأيتُ يحيىٰ بنَ معينٍ كأنَّه يَهْجِنُ نعيمَ بنَ حمادٍ في حديثِ أمِّ الطفيلِ حديثِ الرؤيةِ ـ يعني : هذا الحديث ـ ، ويقولُ : ما كانَ ينبغي لهُ أنْ يحدثَ بمثلِ هذا الحديث» .

قلتُ : يعني ـ واللَّهُ أعلمُ ـ : أنَّه ما كانَ لنعيمٍ ـ وهو من أهلِ السنةِ ـ أن يُحدثَ بهذا الحديثِ المنكرِ ، الذي تُشْتَمُّ منهُ رائحةُ التَجْسِيمِ .

وقالَ ابنُ حبانَ في ترجمةِ عمارةَ بنِ عامرٍ من «الثقات» [٢] :

«يَروي عن أمِّ الطُّفيلِ ـ امرأةِ أُبيِّ بنِ كعبٍ ـ ، عنِ النبيِّ ﷺ ، قالَ : «رأيتُ ربِّي» ـ حديثًا منكرًا ، لم يسمعْ عمارةُ من أمِّ الطفيلِ ؛ وإنما ذكرتُه لكي لا يَغْتَرَّ الناظرُ فيهِ ، فيحتج بهِ من جديثِ أهلِ مصرَ» .

وقالَ الحافظُ ابنُ حجر [٣] :

«هو متنٌ منكرٌ» .

وقد أخرجَهُ : ابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» (٤٧١) بإسنادهِ مختصرًا ،

---

(١) «تاريخ بغداد» (٣١١/١٣) و«العلل المتناهية» (١/ ٢٩ ـ ٣٠) .

(٢) «الثقات» (٥/ ٢٤٥) .

(٣) في «التهذيب» (١٠/ ٩٥) .

فحذفَ القدرَ المنكرَ منهُ ، واكتفى بقولهِ : «**رأَيْتُ ربِّي فِي المَنَامِ في أَحْسَنِ صُوْرَةٍ**» ، وقالَ : «وذكرَ كلامًا» .

فلم يَتَنَبَّهْ بعضُ أَفَاضِلِ أهلِ العلمِ لنكارةِ متنه ، فاعتبرَه صحيحًا بالأحاديثِ التي قبلَهُ ، والتي فيها : «**رأَيْتُ ربِّي فِي أَحْسَنِ صُورةٍ**» .

وهذا ؛ من عيبِ الاختصارِ من جهةٍ ، ومن جهةٍ أخرى من عيبِ تقويةِ الروايةِ بغيرِها من الشواهدِ التي توافقُها في المعنى ، قبلَ النظرِ في حالِ الروايةِ بذاتِها ، واستفراغِ البحثِ في نقدِها بخصوصِها ، وهل هي منكرةٌ ، أم محتملةٌ .

لأنَّه إذا ثبتَ أنها منكرةٌ ، وأنَّ الراوي أخطأَ في المتنِ ، فأتى بهِ بلفظٍ منكرٍ ، فما المانعُ من أنْ يكونَ قد أخطأَ في السندِ أيضًا ، وأتى به على غيرِ وجههِ ، وهو قد تفرَّد بالإسناد والمتنِ معًا .

ومعلومٌ ؛ أنَّ الخطأَ في الأسانيدِ أكثرُ من الخطإِ في المتونِ ، فإنَّ الأسانيدَ كثيرةٌ ومتشعبةٌ ، بخلافِ المتونِ ، ولذا تَجدُ الرُّواةَ كثيرًا ما يتفقونَ على المتنِ ، وإنِ اختلفوا في إسنادِه ، بل كثيرًا ما يجيءُ الضعفاءُ بأسانيدَ متعددةٍ لمتنٍ واحدٍ ، فيتفقونَ في المتنِ ، وإنْ تفردَ كلٌّ منهم بإسنادٍ له .

فما ثبتَ في متنه نكارةٌ ، لا ينفعُ إسنادُه في بابِ الشواهدِ ، إذا كان راويه قد تفردَ بالإسناد والمتنِ معًا .

وباللّهِ التوفيقُ .

مثالٌ آخرُ :

حديثُ : **عبدِ اللّهِ بنِ بُدَيْلٍ** ، عن عمرِو بنِ دينارٍ ، عنِ ابنِ عمرَ ، أنَّ

عمرَ ـ رضي اللَّهُ عنهُ ـ جعلَ عليهِ أنْ يعتكفَ في الجاهليةِ ليلةً أو يومًا عندَ الكعبةِ ، فسألَ النبيَّ ﷺ ، فقال : «اعْتَكِفْ وَصُمْ» .

أخرجَهُ : أبو داودَ (٢٤٧٤) (٢٤٧٥) والنسائيُّ في «الكبرىٰ»(١) والدارقطنيُّ (٢/ ٢٠٠) والحاكمُ (١/ ٤٣٩) .

ورواهُ مرةً ، فقالَ : عن ابنِ عمرَ ، عن عمرَ ، أنَّه نَذَرَ ـ الحديث .

أخرجَهُ : ابنُ عديٍّ (٤/ ١٥٢٩) والبزارُ (١٤٢) والبيهقيُّ (٤/ ٣١٦) .

فهذا الحديثُ ؛ قد أنكرَهُ جماعةٌ من أهلِ العلمِ علىٰ عبدِ اللَّهِ بنِ بديلٍ هذا ؛ فقد تفردَ بهِ عن ابنِ دينارٍ ، ولم يتابعْهُ عليهِ أحدٌ من أصحابِهِ ، ثمَّ إنَّهُ قد اضطربَ في إسنادِهِ ، فتارةً يرويهِ فيجعلُهُ من مسندِ ابنِ عمرَ ، وتارةً يجعلُهُ من روايةِ ابنِ عمرَ عن عمرَ ، وهو رجلٌ ضعيفٌ لا يُعتمدُ عليهِ ؛ لا سيما إذا تفردَ عن مثلِ ابنِ دينارٍ ، علىٰ كثرةِ أصحابِهِ العارفينَ بحديثِهِ ؛ فكيفَ إذا اضطربَ أيضًا ؟!

قالَ الدارقطنيُّ :

«تفردَ بهِ ابنُ بديلٍ عن عمرٍو ، وهو ضعيفُ الحديثِ» .

قالَ :

«وسمعتُ أبا بكرٍ النيسابوريَّ يقولُ : هذا حديثٌ منكرٌ ؛ لأنَّ الثقاتَ من أصحابِ عمرِو بنِ دينارٍ لم يذكرُوهُ ، منهم : ابنُ جريجٍ ، وابنُ عيينةَ ، وحمادُ بنُ سلمةَ ، وحمادُ بنُ زيدٍ ، وغيرُهم ؛ وابنُ بديلٍ ضعيفُ الحديثِ» .

---

(١) كما في «تحفة الأشراف» (٦/ ١٨ ـ ١٩/ ٧٣٥٤) .

وذكرَ البيهقيُّ قولَهما ؛ معتمدًا عليه ، مقرًّا لهُ .

وذكرَهُ الدارقطنيُّ في «العلل»[1] ، وقالَ :

«يرويه عبدُ اللَّهِ بنُ بُديلٍ ، وكانَ ضعيفًا ، ولم يتابعْ عليه ، ولا يُعرفُ هذا الحديثُ عن أحدٍ من أصحابِ عمرو بنِ دينارٍ . ورواهُ نافعٌ ، عنِ ابنِ عمرَ ، فلم يذكرْ فيه «الصيَّامَ» وهو أصحُّ من قولِ ابنِ بُديلٍ عن عمرٍو» .

وعدَّهُ ابنُ عديٍّ من مناكيرِ ابنِ بديلٍ في ترجمتِه من «الكامل» ، ثمَّ قالَ :

«لا أعلمُ ذُكِرَ في هذا الإسنادِ ذِكْرُ «الصَّوْمِ» مع الاعتكافِ ، إلا من روايةِ عبدِ اللَّهِ بنِ بديلٍ ، عن عمرِو بنِ دينارٍ» .

ثمَّ قالَ في آخرِ الترجمةِ :

«وعبدُ اللَّهِ بنُ بديلٍ ، لهُ غيرُ ما ذكرتُ ممَّا ينكرُ عليه ، من الزيادةِ في متنٍ أو إسنادٍ ، ولم أرَ للمتقدمينَ فيه كلامًا فأذكرُهُ» .

قلتُ : كونُهُ لم يرَ للمتقدمينَ فيه كلامًا ، ومع ذلكَ أدخلَهُ في الضعفاءِ ، مستدلاً على ضعفه بما يرويه من المناكيرِ ، مثلِ هذا الحديثِ وغيرِه ، يدلُّ على أنَّ هذه الأحاديثَ التي أنكرَها عليه - ومنها هذا الحديثُ - عندَ ابنِ عديٍّ في غايةِ النكارةِ ؛ حيثُ إنَّهُ لم يضعفْهَا فحسبُ ، بل استدلَّ بها على ضعفِ راويها المتفردِ بها ، والذي لا يعلمُ للمتقدِّمين فيه كلامًا .

فهذا هو شأنُ هذا الحديثِ عندَ نقادِ الحديثِ ، أنَّه حديثٌ منكرٌ ، أخطأَ فيه

---

(1) (٢/٢٦ - ٢٧) .

عبدُ اللَّهِ بنُ بديلٍ المتفردُ به عنِ ابنِ دينارٍ ، أو على الأقلِّ أخطأَ في ذكرِ «الصومِ» فيهِ ، والصوابُ أنَّ هذهِ الزيادةَ غيرُ محفوظةٍ ، وأنَّها ليستْ في الحديثِ .

فجاءَ بعضُ إخوانِنَا مِنَ المشتغلينَ بالحديثِ[1] ، فحكمَ على هذهِ الروايةِ بمقتضى حالِ راويها فحسبُ ، فذهبَ إلى أنَّها صالحةٌ للاعتضادِ ، على أساسِ أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ بديلٍ ليسَ متهمًا بكذبٍ أو فسقٍ ، وغفلَ عن أنَّ روايتَهُ تلكَ منكرةٌ ، وأنَّ الأئمةَ أنكرُوها عليهِ ، بصرفِ النظرِ عن حالِ راويها، والمنكرُ أبدًا منكرٌ .

ثمَّ إنَّهُ جاءَ لها بروايةٍ أخرى كشاهدٍ ، وهذهِ الروايةُ الأخرى منكرةٌ أيضًا ، ذِكرُ «الصومِ» الواردِ فيها خطأٌ مِن راويها ، وقدْ أنكرَهُ عليهِ أهلُ العلمِ أيضًا ، هذا فضلاً عن كونِ هذا الشاهدِ قاصرًا عنِ الشهادةِ ، كمَا سيأتي .

وهذا الشاهدُ ؛هو :

ما رواهُ : **سعيدُ بنُ بشيرٍ** ، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرَ ، عن نافعٍ ، عنِ ابنِ عمرَ ، أنَّ عمرَ نذرَ أنْ يعتكفَ في الشركِ ويصومَ ، فسألَ النبيَّ ﷺ بعدَ إسلامِهِ ، فقالَ : «**أَوْفِ بِنَذْرِكَ**» .

أخرجَهُ : الدارقطنيُّ (٢/ ٢٠١) ، ثمَّ قالَ :

«وهذا إسنادٌ حسنٌ ؛ تفردَ بهذا اللفظِ سعيدُ بنُ بشيرٍ، عن عُبيدِ اللَّهِ».

وسعيدُ بنُ بشيرٍ ؛ ضعيفٌ ، معروفٌ بالضعفِ ، وتفرُّدُهُ بهذا الحديثِ

(١) في «الإنصاف في أحكام الاعتكاف» (ص ١٨) .

عن عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرَ على كثرةِ أصحابِهِ العارفينَ بحديثِه ممَّا يعدُّ منكرًا عندَ أهلِ العلمِ(١) ؛ لا سيما وأنَّه قد رواهُ غيرُهُ من أصحابِ عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرَ الثقاتِ ، بدونِ ذكرِ «الصومِ» في الحديثِ ، وهذا من أكبرِ دليلٍ على أنَّ ذكرَ «الصومِ» منكرٌ في هذا الحديثِ ، وسيأتي تفصيلُ ذلكَ ، وكلامُ أهلِ العلمِ في إنكارِ هذهِ الزيادةِ عليهِ في هذا الحديثِ .

وقبلَ ذلكَ ؛ ينبغي أنْ نقفَ قليلاً عندَ قولِ الإمامِ الدارقطنيِّ :

«هذا إسنادٌ حسنٌ . . .» .

فقد فهمَ منهُ أخونا الفاضلُ المعنى المتبادرَ ، والمتقررَ عندَ العلماءِ المتأخرينَ من هذا المصطلحِ «الحَسَن» ، ففهمَ أنَّ الإمامَ الدارقطنيَّ يثبتُ الحديثَ بمقتضى هذا ، ثمَّ ذهبَ في موضعٍ أخرَ(٢) إلى أنَّ تحسينَ الإمامِ الدارقطنيِّ هذا الحديثَ لسعيدِ بنِ بشيرٍ ممَّا يرفعُ مِن حالِهِ ، وينفعُهُ في التوثيقِ .

وفي كلِّ هذا نظرٌ !!

فأولاً :

لو سلَّمْنَا بأنَّ الإمامَ الدارقطنيَّ قصدَ «الحسنَ» بمعناهُ عندَ المتأخرينَ ، لما كانَ تحسينُهُ لهذا الحديثِ ممَّا ينفعُ سعيدَ بنَ بشيرٍ ، ويرفعُهُ فوقَ المكانةِ التي أنزلَهُ عليها الأئمةُ ، وهو أنَّه ضعيفُ الحفظِ ، لا يحتجُّ بما

---

(١) وهذا ؛ ما أشار إليه الإمام مسلم في «مقدمة الصحيح» (١/ ٥-٦) ، وانظر : «لسان الميزان» (٢/ ٤٠٢ -٤٠٣) ، و« الصحيحة» (٥/ ٤٥٢) ، وما سيأتي في المثال الأول من «فصلِ: الشَّواهِد . . وتصحيفُ المتنِ» .

(٢) في كتابه «قرة العينين . . . .» (ص ٣٧) .

تفردَ بهِ ؛ وذلكَ لأمرينِ :

الأولُ : أنَّ الدارقطنيَّ قد صرحَ في موضعٍ آخرَ من «سننه» بحالِ سعيدِ ابنِ بشيرٍ عندَهُ ، فقال [١] :

«سعيدُ بنُ بشيرٍ . . . ليس بقويٍّ في الحديثِ» .

وهذا القولُ ؛ يقتضي ضعفَ سعيدِ بنِ بشيرٍ عندَهُ ، وهذا يتنافىٰ مع تحسينِ ما تفردَ بهِ .

الثاني : أنَّ تحسينَ الناقدِ للحديثِ أو تصحيحَهُ لهُ ، لا يكفي بمفردِهِ للدلالَةِ علىٰ أنَّ الراوي المتفردَ بهِ صدوقٌ في الحفظِ ، أو ثقةٌ فيهِ ، عندَ هذا الناقدِ .

فقدْ يكونُ لكلِّ حديثٍ من حديثِ هذا الراوي حكمٌ يخصُّهُ ، فيطلعُ فيهِ الناقدُ علىٰ ما يفهمُ منهُ حفظَ الراوي لَهُ ، ويثيرُ ظنًّا خاصًّا في حسنِ ذلكَ الحديثِ أو صحتِهِ ، فيحسنُهُ الناقدُ أو يصححُهُ اعتمادًا علىٰ ما احتفَّ بهِ من القرائنِ ، لا علىٰ مجردِ صدقِ الراوي أو ثقتِهِ .

وكذلكَ ؛ فقدْ يُضَعِّفُ الناقدُ حديثًا تفردَ بروايتِه بعضُ الثقاتِ ، فتضعيفُ هذا الناقدِ لهذا الحديثِ ، لا يكفي بمفردِهِ للدلالَةِ علىٰ ضعفِ ذاكَ المتفردِ به عندَ هذا الناقدِ ، فقدْ يكونُ ثقةً عندَهُ ، بل قدْ ينصُّ هو علىٰ ذلكَ ، لكنَّهُ يرىٰ ـ لضميمةٍ ـ أنَّ هذهِ الروايةَ ضعيفةٌ ، قد أخطأَ فيها هذا الراوي الثقةُ .

وقد صرحَ أخونا الفاضلُ في بعضِ ما كتبَ بمثلِ هذا :

---

(١) «سنن الدارقطني» (١/ ١٣٥) .